

Use performance indicators based on cash flow In evaluating financial performance A case study at the National Islamic Bank

استخدام مؤشرات الاداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الاداء المالي
دراسة حالة في المصرف الوطني الاسلامي
د. محمد فاضل نعمة الياسري
المعهد التقني / كربلاء / قسم تقنيات المحاسبة

المستخلص

تحول الاهتمام والتركيز في السنوات الاخيرة نحو قوائم مالية أخرى بديلة عن قائمة الدخل والمركز المالي مثل قائمة التدفقات النقدية ومدى مساهمة مؤشراتهما في تقويم الأداء المالي، إذ تم تبنيها في أكثر المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، كونها أداة تحليلية استراتيجية كما إنها امتداد لأدوات التحليل المالي على اختلاف أنواعها، والمتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية الناجمة عن قائمة التدفق النقدي في المؤسسة المالية خلال الدورة المحاسبية والمتأدية من الأنشطة التشغيلية إلى جانب الأنشطة الاستثمارية و التمويل هي لتزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال المدة المالية وخياراتها الاستراتيجية، ونظراً لمصادقية معلوماتها فهي تُعد مؤشرات مهمة يُعتمد عليها في تقويم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية بصفة عامة وجودة الأرباح و السيولة بصفة خاصة، و الحفاظ على ركائز العمل خصوصاً ضمن العمل المصرفي في التوازن بين السيولة والربحية والامانة المهنية وبناء سمعة المصرف وكسب ثقة زبائنه في السوق المصرفية، وتوطيد علاقته المصرفية الدولية لتنفيذ متطلبات زبائنه.

وجاء البحث الحالي ليسلط الضوء على مشكلة اساسية وهي التمييز بين نتائج التقويم على أساس الاستحقاق والاساس النقدي، إذ ان نتائج التقويم المالي وفقاً لاساس الاستحقاق ليست كما يبدو كنتائج التقويم المالي على الأساس النقدي بحسب اجماع أغلب الباحثين، فضلاً عن قياس مستوى الاداء المالي للمصرف الوطني الاسلامي حسب مؤشرات قائمة التدفق النقدي، والتركيز على العلاقة التكاملية بين النسب المالية المشتقة والمُعتمدة على قائمة التدفقات النقدية .

وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات كان من اهمها ان المؤشرات المالية التي استخدمت في تحليل الاداء المالي والمعتمدة على التدفقات النقدية تُعد أفضل من النسب التقليدية التي تستخدم اساس الاستحقاق في تقويم سيولة المصرف كما ان مؤشرات جودة السيولة والربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أمر مرغوب به في المؤسسة المالية لأنها تلغي اثر المستحقات (Accruals) التقليدية المستخدمة لتقويم السيولة، فالأساس النقدي فيها يجعلها أكثر فاعلية وأكثر ملائمة من نسب السيولة والربحية المبينة على أساس الاستحقاق، إذ تمكن من إعطاء صورة واضحة بشأن الأداء المالي للمؤسسة على المدى القريب، المتوسط، والبعيد.

كما ينبغي التأكيد على تكامل المعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المبينة على أساس الاستحقاق مع المعلومات المستنبطة من قائمة التدفق النقدي والمبينة على الأساس النقدي و تحسين قدرة المؤسسة الايفائية، والتنبؤ بمخاطر العسر أو الفشل المالي، كما أن التحليل المالي هو نقطة الارتكاز في عملية التخطيط لدى الوحدات الاقتصادية المالية فضلاً عن كونه يُعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية إذ يُساعد في تحديد ومعرفة نقاط الضعف والقوة في المؤسسة المالية.

Abstract

In recent years, attention and focus have shifted to other financial statements, such as the cash flow statement and the extent to which their indicators contribute to the assessment of financial performance, as it is adopted in the most global financial and economic institutions, as a strategic analytical tool and as an extension of the tools of financial analysis of all types, and the actual receipts and cash payments resulting from the cash flow statement in the financial institution during the accounting cycle derived from the operational activities as well as investment activities, the funding is to provide users with useful information on the cash receipts and

payments of the institution during the financial period and its strategic options, and in view of the credibility of its information, it is an important indicators that depend on the evaluation of the financial performance of the economic unit in general and the quality of profits and liquidity in particular, and maintain the pillars of work, especially within the banking business in the balance between liquidity and profitability and professional honesty and build the reputation of the bank

and win the confidence of customers in the banking market, and strengthen its international banking relationship to implement the requirements of its customers.

The results of the financial assessment according to the accrual basis do not appear to be the results of the financial assessment on the basis of cash according to the consensus of most researchers, as well as the measurement of the financial performance of the National Islamic Bank Based on cash flow statement indicators, and focus on the complementary relationship between derivative financial ratios based on the cash flow statement.

The research concluded with a number of conclusions, the most important of which is that the financial indicators used in the analysis of financial performance based on cash flows are better than the traditional rates that use the accrual basis in the liquidity assessment of the bank and the indicators of the quality of liquidity and profitability derived from the list of cash flows is desirable in The financial institution because it eliminates the effect of traditional accruals used to evaluate liquidity. The cash basis makes it more efficient and more appropriate than the liquidity and profitability based on the accrual basis. It is able to give a clear picture of the financial performance of the institution near term, medium and long term.

Emphasis should be placed on the integration of the financial information provided by the financial statements shown on an accrual basis with information derived from the cash flow statement based on the cash basis, improving the capacity of the financial institution, predicting financial risk or failure, and financial analysis as the focal point in the planning process of Economic units as well as being an instrument of internal control as it helps identify and identify the strengths and weaknesses in the financial institution.

المقدمة

بعد ان تبين قصور أغلب المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي التي تُعتمد بشكل رئيسي على النتائج المالية، استحدثت العديد من الوحدات الاقتصادية، محلية كانت أو عالمية طرق معاصرة لتحصل على تقييم لمستوى الاداء المالي أعلى بكثير من خلال توحيد المقاييس المالية، التشغيلية، الاجتماعية ، التخطيط الاداري ونظم الرقابة وانظمة اعداد التقارير الخارجية والداخلية. وبالرجوع الى تأسيس مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB في عام 1973 م، فقد كان التعامل مع قائمة الدخل أكثر شيوعاً من القوائم المالية الأخرى، باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات مفيدة و ذات علاقة بتقويم الاداء المالي للمؤسسة وقدرتها على بيان توليد الأرباح وتسديد الالتزامات، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى ما هو أهم من تحديد سيولة وقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية، فتحول الاهتمام نحو قوائم مالية أخرى مثل قائمة التدفقات النقدية ومدى مساهمة مؤشراتها في تقويم الأداء المالي إذ تم تبنيها في أكثر المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، و تُعد هذه القائمة كأداة تحليلية وامتداد لأدوات التحليل المالي على اختلاف أنواعها، إذ تبين هذه القائمة المتحصلات و المدفوعات النقدية الفعلية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية وهي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية إلى جانب أنشطة الاستثمار و التمويل، فضلاً عن تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وخياراتها الاستراتيجية، ونظراً لمصداقية معلوماتها فهي توفر مؤشرات مهمة يتم من خلالها تقويم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية بصفة عامة وجودة الأرباح وجودة السيولة بصفة خاصة، و الحفاظ على ركائز العمل خصوصاً ضمن العمل المصرفي في التوازن بين السيولة والربحية والامانة المهنية وبناء سمعة المصرف وكسب ثقة زبائنه في السوق المصرفية، وتوطيد علاقته المصرفية الدولية لتنفيذ متطلبات زبائنه.

وقد جاء البحث الحالي لبيان أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية، واستناداً لما تقدم فقد تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث رئيسية، تضمن المبحث الاول منهجية البحث لتشمل المشكلة والاهمية والهدف فضلاً عن فرضية البحث وأهم الدراسات السابقة، فيما تضمن المبحث الثاني الاطار النظري للأداء المالي ومؤشرات التدفقات النقدية، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للجانب التطبيقي وتم اختيار المصرف الوطني الاسلامي انموذجاً، اما المبحث الرابع فقد اقتصر على أهم الاستنتاجات والتوصيات المطروحة في متن البحث.

المبحث الاول:- منهجية البحث وأهم الدراسات السابقة

أولاً:- منهجية البحث Research Methodology

1. مشكلة البحث Research Problem

رغم اختلاف أدوات تقويم الاداء المالي ومدى ارتباط بعضها البعض لكن في الآونة الاخيرة برزت ضرورة ملحة إلى استعمال قائمة التدفقات النقدية والاهتمام بعنصر التدفق النقدي من خلال مختلف أنشطة الوحدة الاقتصادية، فنتائج التقويم على

أساس الاستحقاق، ليست كما يبدو كنتائج التقييم على الأساس النقدي بحسب اجماع أغلب الباحثين، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الاتي:- (ما هي أهمية استخدام المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية؟)، فضلاً عن التساؤلات الفرعية الاتية:-

- ما المقصود بمؤشرات قائمة التدفقات النقدية وماهي أهمية استخدامها في تقييم الاداء المالي؟
- ما هو مستوى الاداء المالي للمصرف الوطني الاسلامي حسب مؤشرات كشف التدفق النقدي؟

2. أهمية البحث Research importance

تتبع أهمية البحث الحالي من أهمية استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في التحليل المالي للوحدات الاقتصادية إذ تُعد عملية تقييم الأداء المالي في الوقت الراهن أداة استراتيجية أساسية يُعتمد عليها من جميع الأطراف المعنية سواء داخل المؤسسة أم خارجها، إذ يسمح التحليل المالي في الحكم على مستوى الأداء وعلى الوضع المالي الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الوسائل الاقتصادية و الموارد المالية، و التنبؤ بمخاطر الإفلاس المتعلقة بالسيولة و الملاءة و الاستقلال المالي.

3. هدف البحث Research Objective

يُعد الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للوحدات الاقتصادية ويمثل القاسم المشترك لاهتمامات الكثير من المفكرين و الباحثين، كما ويُعد منطلق لنجاح المؤسسة الاقتصادية ويقترن بمدى كفاءة وفاعلية أدائها المالي الذي يُشكل أهم الأهداف الأساسية لها، إذ يعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الجيد لمواردها المادية و المعنوية المتاحة، أفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المرجوة من الإدارة، لذا فان الأهداف الأساسية من البحث الحالي هي:-

أ. بيان أهمية استعمال إحدى الأدوات المهمة والوصول الى أعلى درجات التميز والتفوق في الأداء المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وإبراز أهم مؤشراتها وبيان أهم عناصرها و أهميتها وخصوصاً النسب المشتقة منها والتي لها علاقة بتقييم سيولة وربحية الوحدة الاقتصادية.

ب. إبراز وإيجاد مدى الترابط بين نسب الربحية والسيولة وفقاً للأساس النقدي والاستحقاق، فضلاً عن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية خاصة من خلال الأنشطة التشغيلية باعتبارها الأنشطة المعبرة عن الكفاءة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، والتعرف على مستوى الاداء المالي للمصرف الوطني الاسلامي حسب مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

4. فرضية البحث Research Hypothesis

يستند البحث الحالي على فرضية اساسية مفادها:-
(ان هناك علاقة تكاملية بين النسب المالية المشتقة المعتمدة على قائمة التدفقات النقدية والنسب المالية وفقاً لأساس الاستحقاق في تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية).

5. حدود البحث Reseach limits

أ. الحدود المكانية : وتمثلت بالمصرف الوطني الاسلامي National Islamic Bank كونه من بين المصارف المحلية الاكثر شهرة في العراق فضلاً عن إمكانية الحصول على التقارير السنوية والبيانات والحسابات الختامية.

ب. الحدود الزمنية : تم تحديد الحدود الزمنية للبحث للمدة ما بين 2010-2016 والتركيز على عام 2016 لايجاز البحث وجعلها انموذجاً تطبيقي لبقية الدراسة.

6. أساليب جمع البيانات والمعلومات: Methods of data and information collection

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة ومن أجل أن يحقق البحث أهدافه الرئيسية تم الاعتماد على طرق مختلفة لجمع البيانات والمعلومات وكما يأتي:-

أ. الجانب النظري: من أجل أغناء الجانب النظري للبحث أعتمد الباحث على العديد من المصادر العربية والأجنبية المتاحة من كتب ودوريات ومقالات وبحوث محاسبية وأهم الدراسات السابقة المنشورة وغيرها من الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث وحيثياته، هذا فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (INTERNET) والاطلاع على آخر المستجدات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

ب. الجانب التطبيقي: ضمن هذا السياق تم الاعتماد بشكل مباشر على التقارير السنوية لمجلس الادارة والبيانات والحسابات الختامية الصادرة من المصرف الوطني الإسلامي National Islamic Bank ولل سنوات المالية 2010-2016 كأنموذج للدراسة، كما تم الاستعانة بعدد من ذوي الخبرة ذات العلاقة في هذا المجال.

ثانياً:- أهم الدراسات السابقة (Previous Studies Importance)

من الضرورة استعراض لأهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي لها علاقة وثيقة و صلة غير منقطعة بموضوع البحث وقد أسهمت إسهاماً ايجابياً في رسم الأطر الهيكلية والبنائية لنظم تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وعلى الرغم من اختلاف الدراسات والبحوث في هذا الموضوع، فقسم منها تناولت جانباً واحداً أو عاملاً واحداً من العوامل المؤثرة على تقييم الاداء المالي، بينما ذهب البعض الآخر لأخذ جميع العوامل وبيان أثرها على مستوى الأرباح المخططة والسيولة المالية، إلا أن الذي يهمننا في هذا البحث أبعاد ودور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية كأدوات تحليلية استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وفيما يأتي أهم هذه الدراسات، وقد تم تقسيمها الى الدراسات (العراقية، العربية و الاجنبية) وكما موضحة في الجدول ادناه:-

اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	مشكلة الدراسة	هدف الدراسة وأداته	أهم الاستنتاجات
دراسة التميمي و جمعة 2013.	تقويم جودة الربحية المشتقة والمعمدة على قائمة التدفقات النقدية.	بيان سبب الاختلاف في عنصر الربح المتأتي من الانشطة التشغيلية ضمن قائمة التدفقات النقدية.	سعت الدراسة إلى توضيح جانب الاستحقاق وجانب الأساس النقدي لبيان الاختلاف في عنصر الربح في الانشطة التشغيلية.	أظهرت النتائج المستندة على الأساس النقدي إلى انخفاض جميع النسب وظهورها بشكل سالب ما عدا نسبة كفاية التدفقات النقدية، و استخدام النسب المستندة على جدول حسابات النتائج والنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية يعد أداة هامة لتقويم النسب المالية لجودة الأرباح.
محمد 2013.	العلاقة ما بين نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية مع نتائج مؤشرات نسب التحليل المالي لقائمتي الميزانية و حسابات النتيجة.	مدى الانسجام بين التحليل المالي المستند على قائمة التدفق النقدي وقائمتي الميزانية العمومية وحسابات النتيجة.	التأكيد على وجود علاقة بين مؤشرات التحليل المالي المختلفة باعتبارها توفر رؤيا أشمل حول تقويم سياسة الوحدة الاقتصادية.	التوصل الى قياس مؤشرات للتحليل المالي في الانشطة التشغيلية ومدى قدرتها على توليد التدفقات النقدية وفحص العلاقة بين جودة الربحية وجودة السيولة بالاقتران مع باقي القوائم المالية المختلفة.
مطر و عبيدات 2007.	دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية	هناك شركات مساهما تستخدم الاستحقاق لأغراض التحليل المالي ومعتمد بشكل رئيسي عليها قد أصيبت بالفشل المالي.	التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي.	ان النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
حمزة 2012.	دور قائمة التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي للمؤسسة	تحديد نقاط القوة و الضعف في المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي.	توضيح دور قائمة التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	هناك قدرة لقائمة التدفقات النقدية في تقويم سيولة وربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة و مستخدمي القوائم المالية في الحصول على صافي خزينة موجبة.
جازولي "2015.	مساهمة نسب التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	إبراز أهمية قوة نسب التدفقات النقدية المتمثلة في نسب جودة السيولة و الربحية من جهة ومقارنتها مع نسب السيولة و الربحية القائمة على أساس الاستحقاق.	معرفة مدى مساهمة نسب التدفقات النقدية في تقويم الأداء للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار خلال الفترة 2010-2013.	توصلت الدراسة الى قدرة النسب والمؤشرات المبنية على قائمة التدفقات النقدية لأغراض التحليل المالي مقارنة مع باقي النسب والمؤشرات الأخرى.
دحدوح 2008".	دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.	أثر طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية سواء بالطريقة المباشرة أم غير المباشرة في ملائمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.	معرفة آراء مجموعة من المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات الاستراتيجية.	أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وأهمها المساعدة في تقويم درجة السيولة، وتفضيل الطريقة المباشرة على الطريقة غير المباشرة في إعداد التدفقات النقدية لما تقدمه من معلومات وإفصاح أكثر يفيد في عملية اتخاذ القرارات
Leonie Joost, 2006	"نسب التدفقات النقدية هي مقياس للتقييم المالي"	انحسرت مشكلة الدراسة في تكيف نسب التدفقات النقدية لجعلها مقاييس لتقويم الاداء المالي.	أخذ مبدأ الصناعة في جنوب إفريقيا ومقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حساب نسب التدفقات النقدية في شركة أ. م ولمدة ثلاث سنوات ما بين 1986-1988.	وخلصت الدراسة الى أهمية العمليات التشغيلية في معظم الشركات الا انه يبقى لعمليات الاستثمار والتمويل نفس الاهمية لما لهما من دور ايجابي على اسناد أنشطة التشغيل.
Bingilar Paymaster Frank and Oydonghan James, 2014	" التدفق النقدي و الأداء المالي للمؤسسة".	بيان ماهي العلاقة بين التدفق النقدي والاداء المالي للمؤسسة .	ركزت الدراسة على أفضل شركات الأغذية والمشروبات بنيجيريا وأوضحت العلاقة ما بين التدفقات النقدية وأداء الشركة.	توصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية المتأثية من أنشطة الاستغلال و التمويل تُعبر عن علاقة إيجابية مع أداء الشركة لقطاع شركات الأغذية و المشروبات في نيجيريا.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة.

بعد الاطلاع و الاستفادة من الدراسات السابقة سنحاول من خلال هذا البند أن نعرض ما يميز هذه الدراسة ، إذ ركز البحث الحالي على توضيح وبيان مفهوم الأداء المالي و المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المرتبطة مع أهم الأنشطة في الوحدة الاقتصادية وهي الأنشطة التشغيلية كأداة لقياس و تقويم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ومقارنتها مع نسب قياس الأداء القائمة على أساس الاستحقاق لمحل الدراسة وإظهار الخصائص التي تمتاز بها تلك المؤشرات، بعد إن أُوخذت دراسة حالة في المصرف الوطني الاسلامي National Islamic Bank كأمودج، و بالاعتماد على التحليل المالي لنتائج أكثر دلالة ومنطقية، خلافاً عن بعض الدراسات السابقة التي اقتصرت على جانب واحد من التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي، إذ اعتمدت هذه

الدراسة على منهج دراسة حالة للمصرف الاسلامي وذلك بترجمة التقارير المالية لعدة سنوات والصادرة من المصرف أعلاه، وتحليل التقارير المالية التي من خلالها يتم احتساب مختلف نسب الأداء المالي و المردودية الاقتصادية و المالية، و بالمقابل تحليل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية و المُعبر عنها بالأساس النقدي و مقارنتها مع نسب السيولة و الربحية القائمة على أساس الاستحقاق من اجل دراسة دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للأداء المالي ومؤشرات التدفقات النقدية

Theoretical framework of financial performance and cash flow indicators

ضمن المبحث الحالي سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كونه ذو أهمية لاتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة والتنبؤ بالوضع المالي للفترة الحالية و المستقبلية وبيان أهم مؤشرات التدفقات النقدية ودورها في مستقبل عملية التقييم للأداء المالي، وتبسيط الضوء على جزء هام جداً في تقييم جودة الربحية والسيولة القائمة على الأساس النقدي و علاقتها بنسب السيولة و الربحية القائمة على أساس الاستحقاق؛ و باعتبار أن للأداء المالي العديد من المفاهيم النقدية فهو يشمل أيضاً الكثير من المؤشرات التي تمكن المحلل المالي من تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال عدة فترات مما يتيح من عملية ربطها مع نسب التدفقات النقدية.

أولاً:- مفهوم الأداء المالي Concept of Financial Performance

يُعد الاداء المالي من أكثر المقاييس قدماً واستخداماً في قياس كفاءة الوحدات الاقتصادية كونه من اكثر الميادين ثباتاً واستقراراً وتطوراً في توجه الوحدات نحو قياس ادائها (Eccles-2001:134). ومن هذا المنطلق فان تحقيق اداء مالي عالي المستوى أو الجودة، انما يُعد دليلاً ومؤشراً مهماً على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية والعكس صحيح تماماً، اذ تبرز أهمية الاداء المالي الجيد بالنسبة لمنظمات الأعمال كافة وعلى اختلاف انواعها وطبيعتها عملها، ولذلك يُعد الاداء المالي هدفاً أساسياً لأي وحدة اقتصادية يُمكن الوصول من خلاله الى انجاز وتحقيق باقي الأهداف، ويشير (القطب، 2002: 19) الى ان ميدان الاداء المالي يُعد اداة استراتيجية هامة، يُمكن للمدراء استخدامها لتحديد مستوى الاداء الكلي للوحدة الاقتصادية وتكون اكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتحديات البيئية كما انها من الممكن أن تتعرض لضغط اقل من اصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المنظمات التي تتميز بالاداء المالي المتردي.

ويشير (Venkatraman & Kamanujam-2006:803) الى ان تحديد الاداء المالي يُعد مفهوم ضيق لأداء العمل، لكونه يركز على استخدام مخرجات بسيطة استناداً الى مؤشرات مالية يفترض فيها انها تعكس انجاز الاهداف الاقتصادية للمنشأة. فيما يرى (Gladstone – 2008: 11-12) أن الاداء المالي (وصف لوضع المنشأة الحالي وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول اليها من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، الموجودات، المطلوبات و حقوق الملكية) فيما يعرفه (Miller & Dess , 2006:14) بأنه (المعايير عن اداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً وانه يمثل الركيزة الاساسية لما تمارسه المنظمات من اعمال مختلفة).

كما سبق نستنتج ان عصر تقييم الاداء المالي The era of evaluation financial performance ما هو الا (صورة حية تعكس مستوى ونتيجة قدرة الوحدة الاقتصادية على استغلال مواردها وقابليتها الذاتية نحو تحقيق الاهداف الموضوعية من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها ووفقاً لمعايير محددة مسبقاً تتلاءم وطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية).

كما يُمكن تلخيص مفهوم تقييم الاداء المالي على انه عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من التقارير المالية و مصادر أخرى ذات صلة لكي يتم استخدام هذه المؤشرات فيما بعد في تقييم أداء الوحدة بقصد اتخاذ القرارات.

وبهذا الصدد يشير (دانيال ويوسف، 2001: 12) الى ان أهمية دراسة الاداء المالي انما تتبع من خلال الاتي:-

أ. متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعتها والظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها.

ب. المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير المعلومات المالية.

ج. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

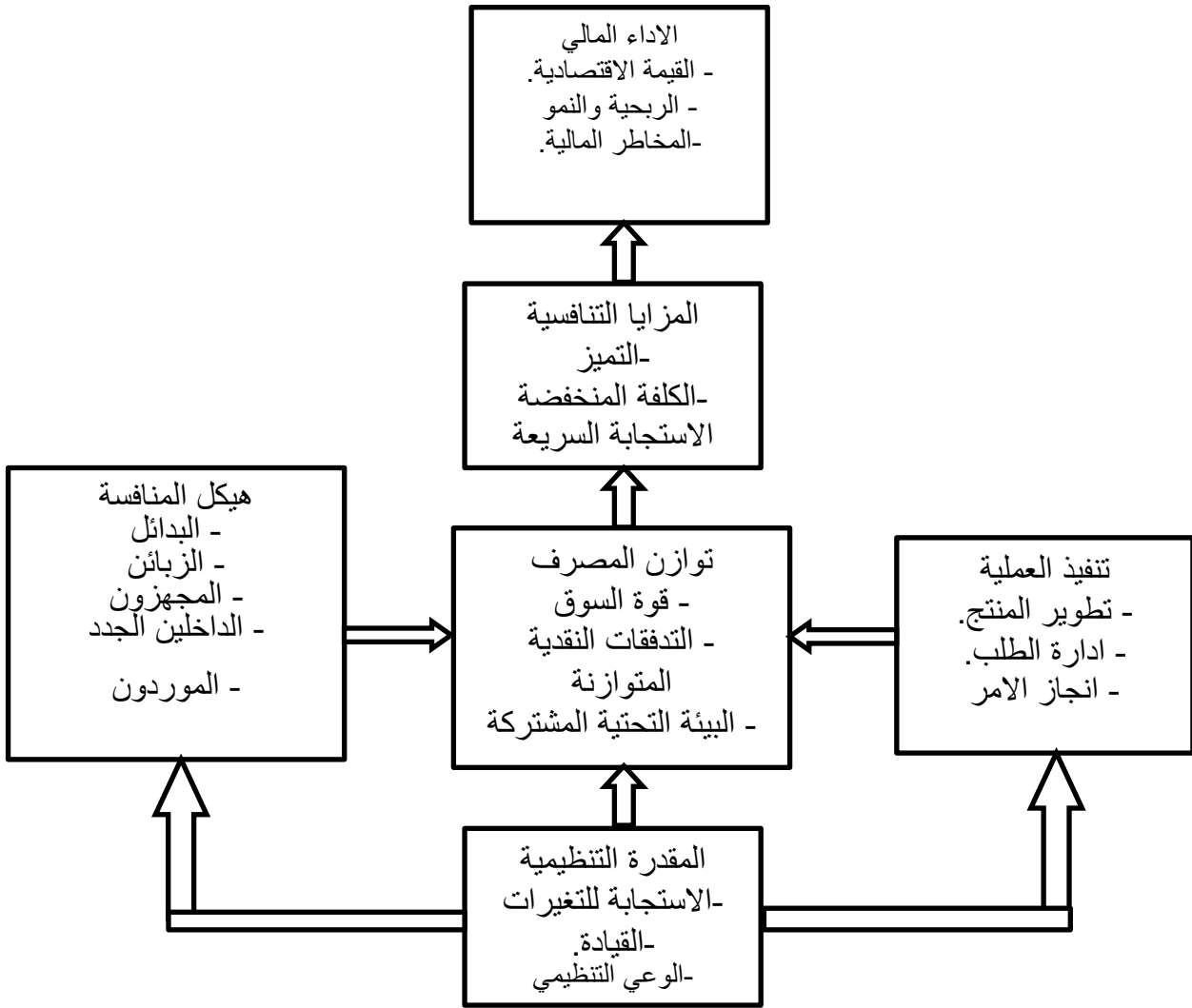
اما بالنسبة لأهمية الاداء لمنظمات الاعمال فيشير كل من (Hofer , 2008:19), (Dyer & Singh,2008: 660) , (Eccles,2001:131) انها تتضح لنا من خلال ما يأتي:-

- يتضمن الاداء المالي العديد من الابعاد والمضامين الواسعة والمتجددة نظراً لتعدد المتغيرات والظروف التي يرتبط بها ، أذ تُعد البيئة بمتغيراتها وعواملها الخارجية هي الأكثر تأثيراً في مختلف جوانب الاداء.
- ان العديد من التحولات والتغيرات الهيكلية والمالية والاستراتيجية انما تحدث بالاعتماد على نتائج الاداء المالي، وهذا الامر انما يزيد من حجم تركيز واهتمام المنظمات بالأداء وجوانبه ونتائجه ومقاييسه.
- تقييم الاداء المالي يرتبط بوجود المنظمات او تلاشيها وبالتالي فان اهتمام المنظمات بموضوع الاداء سيبقى مستمراً مع وجودها وبقائها.

رابعاً:- العوامل المؤثرة في الاداء المالي Factors Affecting Financial Performance

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت مفهوم الاداء المالي الا اننا نجد ان هنالك اختلافاً في وجهات نظر الباحثين بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بدراسته. فقد عرف الاداء المالي بأنه (انعكاس لقدرة الوحدة الاقتصادية وقابليته في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل) (Robbins & Wiersemar, 2005:278)، وعرف ايضاً بأنه (تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية) (الحسيني والدوري، 2000:234). وبهذا الصدد يشير (Johnson & Scholes, 2007:127) الى ان الاختلاف في الاداء ناتج عن الاسلوب الذي تم به توظيف الموارد من اجل خلق مزايا تنافسية في الانشطة المختلفة وان الاداء يتحقق من خلال الموازنة بين بيئة الاعمال والموارد المتاحة وتصنيفها. ويتأثر الاداء المالي بعوامل عدة قد ينجم البعض منها من داخل الوحدة الاقتصادية وبالتالي فهي ضمن نطاق سيطرة الادارة ومنها ما هو خارج المنظمة وبالتالي فهي خارج نطاق سيطرتها.

شكل (1) العوامل المؤثرة في الاداء المالي.



المصدر: (Miller - Alex , 2006 : 137).

من فحص الشكل السابق نلاحظ ان الاداء المالي ما هو الا تعبير عن (Miller & Dess: 2006:106-136):

1. ان عنصر الكفاءة يتحدد من خلال تحقيق العديد من الاهداف التي تتمثل في الربحية، تحسين القيمة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في العوائد المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال من (الأرباح بعد الضرائب).
2. اضافة الى ما ورد في اعلاه لمواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام اموال الغير والديون في تمويل مختلف الاستخدامات، ونلاحظ أيضاً:
3. أن التوازن انما يتم بمدى القدرة او الكفاءة على تحقيق التوافق الصحيح بين كل من المقدرة التنظيمية (تتمثل برسم الخطط الاستراتيجية المناسبة التي تحقق له التكيف مع الظروف البيئية المحيطة به والاستجابة لها) وهيكل المنافسة وتنفيذ العملية.
4. ان تحقيق التوازن في اعلاه سينعكس في تحقيقه للتدفقات النقدية المتوازنة اضافة الى القوة في السوق.
5. هذا الأمر بمجموعة سيعمل على خلق مزايا تنافسية تتمثل في التميز والكلفة المنخفضة والاستجابة السريعة من خلال زيادة قدرة المنظمة على التعامل السليم والصحيح مع:
 - أ. بيئة الصناعة التي تضم موردين ، منتجات بديلة، زبائن..... الخ.
 - ب. المساعدة في تنفيذ مختلف الأنشطة والعمليات وبما يعمل على تطوير السلع والخدمات المقدمة وتتسجم مع الاهداف المطلوبة.

خامساً:- التحليل المالي Financial analysis

يتفق معظم الباحثين والكتاب الى ان الاداء المالي كمفهوم وجوهر انما يعتمد على عملية التحليل المالي والتي عرفها (Moyer et al , 2008:318) بانها (سلسلة من الاساليب المالية التي يمكن استعمالها لتحديد مواطن القوة أو الضعف في المنظمة، مستعملة النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الاداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع مستقبلاً ومعرفة نواحي الاختلاف وتحديد الانحرافات).

وفي هذا السياق يشير (الحسيني والدوري،2000:235) الى ان التحليل المالي ينصب بالدرجة الاولى على القوائم او التقارير المالية المعدة من الوحدة الاقتصادية ولهذا فقد عُرف التحليل المالي بأنه (عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراستها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق اساليب رياضية واحصائية لغرض الوصول الى تحديد كفاءة الادارة المالية في تلك الوحدة الاقتصادية والتوصل الى كيفية استثمار الاموال وكذلك توفير السبل اللازمة لعلاج المشاكل التي واجهت تلك الوحدة في عملها بعد معرفة اسبابها وصولاً الى تحقيق الاهداف المنشودة من الربحية).

فيما عرف (العامري،2001: 119) عملية التحليل المالي بأنه (اجراءات تحليلية لتقييم اداء المنظمة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً).

واعتبر (Macminamin,2009:298) التحليل المالي بمثابة الخطوة الاساسية الاولى باتجاه فهم ودراسة المنظمة.

ان استخدام النسب والمؤشرات المالية تمكن المنظمة من اكتشاف نقاط القوة والضعف يضاف الى ذلك معرفتها بطبيعة موقعها السوقي من خلال مقارنة هذه المؤشرات مع المنظمات المنافسة لها وبهذا الصدد يشير (الشماع :1992, 83) عن ذلك بان (التحليل المالي يؤدي الى تعظيم قيمة المنظمة، أي تعظيم قيمة اسهمها في السوق من خلال قيامها بتشخيص الايجابيات (نقاط القوة) والسلبات (نقاط الضعف) لأدائها الماضي لغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبات في المستقبل، وتستطيع الادارة المالية استخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الاداء ورفع مستواه.

فيما ذهب (العمار، 1992:41) الى ان اهمية التحليل المالي قد ازدادت بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، على الرغم مما ساهم به الانتاج الكبير من وفر في تكاليف الانتاج واتساع الاسواق الا انه جعل اعمال الرقابة والاسراف صعبة استلزمت توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والاحصائية تطلبت جهازاً ادارياً متخصصاً يتناول هذه البيانات بالتحقيق والتحليل والتفسير. وأشار كل من (الشمخي و الجزراوي، 1998: 43) الى ان اهمية التحليل المالي تبرز في دعمها للإدارة لتحقيق الاغراض التالية:-

1. التحليل المالي أداة أو وسيلة يساعد ادارة منشأة الاعمال في رسم سياسة اهدافها وبالتالي اعتماد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
2. يساعد التحليل المالي على اعطاء صورة دقيقة عن علاقة منشآت الاعمال من خلال المقارنة مع بعضها وعلاقتها مع المؤسسات الحكومية.
3. يُوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تُساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الاعمال وعلى المستوى القومي وبالتالي اعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.
4. يساعد التحليل المالي ادارة منشآت الاعمال في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حال حدوثها.
5. ان التحليل المالي يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على مستوى منشأة الاعمال او على المستوى القومي.

6. يساعد التحليل المالي على تقويم نشاط منشآت الاعمال بشكل عام، و يتم اما عن طريق تقويم المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد او عن طريق مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وصولاً الى تحليلها ومعرفة اسبابها باستعمال الاساليب الرياضية والاحصائية.
7. ان دور التحليل المالي يتمثل بدراسة المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الكثير من منشآت الاعمال إذ يقوم بدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والارشاد لمعالجتها.
- من كل ما تقدم نستنتج بأن التحليل المالي ما هو الا عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية بغية دراستها بشكل مستفيض ودقيق وبما يمكن من تحليل تلك المعلومات باستخدام اساليب رياضية واحصائية للتوصل الى:-
1. مدى كفاءة الادارة المالية في استثمار الاموال المتاحة لها.
2. توفير قاعدة بيانات تكون لها أهميتها في معالجة المشاكل التي تعترض طريق الادارة المالية في ما تمارسه من أنشطة او اعمال وبما يحقق الاهداف التي تسعى المنشأة الى تحقيقها.

سادساً:- أهم المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الاداء المالي The most important financial indicators used to measure financial performance

لقد عرف (الحسيني،1998: 118) الاداء المالي بأنه ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس مدى نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة توضع مسبقاً ووفقاً للمتطلبات وفي ضوء الاهداف طويلة الأمد.

و في الواقع هناك العديد من التقسيمات للمؤشرات المالية المستعملة بوصفها مؤشرات لقياس الاداء المالي ومن اكثر تلك المؤشرات شيوعاً واستخداماً في قياس الاداء المالي هي:-

أ. مؤشرات أو نسب الربحية Profitability Ratios

وهذه المقاييس تعكس الاداء الكلي ويشير (الميداني،2009: 131-132) الى ان هذه المقاييس تفحص مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح والتي تمثل المقياس لمدى فعالية السياسات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية للإدارة، ومن هنا فان هذه المؤشرات ذات أهمية نسبية عالية لكل مهتم بمعرفة القوة الإردية أو تقويم كفاءة ادارته وفعاليتها. ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات من أهمها:-

- معدل العائد على الاستثمار (ROA) = صافي الربح/ اجمالي الموجودات × 100% (1)

ويشير (Reed,2009:200) الى ان ارتفاع هذا المعدل انما يدل على كفاءة العمليات واستخدام الادارة لسياسات هجومية في مجال الاستثمار والائتمان تسهم في توليد الأرباح وعلى العكس فان انخفاض هذا المعدل قد يكون ناتجاً عن استخدام سياسات استثمارية وائتمانية دفاعية او عن ارتفاع المصاريف التشغيلية، ويضيف (مطر، 2000: 58-59) بان هذا المعدل التنافسي انما يقيس مدى كفاءة الادارة في استثمار الاموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل سواء اكانت داخلية او خارجية.

- معدل العائد على حق الملكية (Return on Equity) والذي يعبر عنه

= صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية × 100% - (2)

ويشير (Hample,2003: 57) الى أن هذا المعدل يقيس العوائد المتحققة للمساهمين، ويُعد من المقاييس المهمة والاكثر استعمالاً وشيوعاً لا نه يتأثر بكيفية تحقيق الوحدة لمعظم العوائد الاخرى ويضيف (Reed-1989-200) تُعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أمواله بالوحدة الاقتصادية، وان ارتفاع هذا المعدل انما يدل على كفاءة الاداء ويشجع اصحاب المصالح المختلفين على التعامل معها.

ب. مؤشرات مخاطر الاستثمار

تشير هذه المؤشرات الى حجم المخاطر التي تكتنف مجالات الاستثمار، وهو يساعد الادارة المصرفية على اتخاذ التدابير اللازمة و التي من شأنها تحقيق الموازنة بين ربحية الاستثمار و المخاطرة (الفضل ، 2004: 72) . ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات منها:-

نسبة التسهيلات الائتمانية الى مجموع الموجودات = $\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\% \dots\dots\dots (3)$

نسبة التسهيلات الائتمانية الى مجموع الودائع = $\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\% \dots\dots\dots (4)$

وتقيس النسبة الأولى مدى مساهمة المقرضين في تمويل موجودات المصرف وبهذا الصدد يشير (العامري، 2001:134) الى ان ارتفاع هذه النسبة يعني ان أكثر موجودات المصرف قد تم تمويلها عن طريق الاقتراض نسبة الى التمويل الممتلك، اما بخصوص النسبة الثانية فيشير (عيس،2001: 25) أن هذه النسبة تقيس مدى استثمار المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن من

القروض، وارتفاع هذه النسبة انما يدل على مدى كفاءة ادارة المصرف في تلبية القروض الإضافية و في نفس الوقت تعد بمثابة جرس انذار للمصرف لأخذ الحيطة والحذر عند منح القروض.

ج. مؤشرات ملاءة رأس المال Capital adequacy indicators

يشير (حلاوي، 2000: 70) الى ان هذه المؤشرات تمثل القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماته وهدفها الأساس هو بناء خط دفاعي يظهر في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. ويضيف ان ملاءة رأس المال تساهم في دعم القدرة التنافسية للمصرف في الظروف المعقدة والأزمات المالية. ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات أهمها: -

$$\text{نسبة رأس المال والتي يعبر عنها ب:} \quad 100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \% \dots\dots\dots (5)$$

ويشير (مطر، 2000: 76) الى ان هذه النسبة تقيس ذلك الجزء من الأصول الممولة عن طريق حقوق المساهمين، وتستعمل هذه النسبة في تقويم هيكل رأسمال المصرف حيث توضح مدى مساهمة كل من التمويل الداخلي والخارجي في تكوين هيكل رأس المال.

$$\text{نسبة رأس المال الحر:} \quad \text{والتي يعبر عنها ب} \quad \frac{\text{حقوق الملكية} - \text{الموجودات الثابتة}}{\text{مجموع الموجودات المخاطر بها}} \times 100 \% \dots\dots\dots (6)$$

ويقصد ب (الموجودات المخاطرة) كلاً من الاستثمارات والودائع لدى المصارف الاخرى والتسهيلات الائتمانية والحسابات المتقابلة.

$$\text{نسبة رأس المال الى القروض والتي يعبر عنها ب} \quad \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية والقروض}} \times 100 \% \dots\dots\dots (7)$$

د. مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

يذكر (الشماع، 1992: 59) الى ان هذه المؤشرات تشير الى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطات القانونية والاموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية اليومية ولمقابلة متطلبات المقاصة. ويضيف (حلاوي، 2000: 71) الى ان ارتفاع هذه المؤشرات انما يعكس تحسن سيولة المصرف من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة السحوبات من الودائع. ويمكن قياسها باستخدام عدة مؤشرات منها: - النسبة الفعلية للاحتياطي الاضامي والتي يعبر عنها

$$\text{ب} = \frac{\text{ايداعات المصرف لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100 \% \dots\dots\dots (8)$$

$$\text{نسبة النقدية الى الودائع وتسمى ايضاً بنسبة (الرصيد النقدي) والتي يعبر عنها} \quad \frac{\text{الموجودات السائلة (أي النقدية لدى المصرف)}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100 \% \dots\dots\dots (9)$$

ويشير (العلاق، 2001: 120) الى ان هذه النسبة تخضع لتعليمات البنك المركزي ويختلف حجمها من بلد الى آخر ولكن الجانب المهم هو انه كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية للزبائن وخلق المزيد من حسابات الودائع والعكس صحيح.

سابعاً: - قائمة التدفقات النقدية

قبل وصول قائمة التدفقات النقدية إلى ما هي عليه الآن، مرت القائمة بعدة مراحل و تطورت من خلالها المفاهيم الخاصة بالتدفقات النقدية، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث مراحل أساسية: - (الزبيدي، 2008: 189)

1. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، والتي نظمها الرأي رقم (3) الصادر عن AICPA عام 1963.
2. قائمة التغييرات في المركز المالي، والتي تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والصادر في شهر تشرين أول 1977. كذلك فإن AICPA أصدر الرأي رقم (APB Opinion No.19) والصادر عام 1971.
3. قائمة التدفق النقدي، والتي نظمها معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (7) في عام 1992، كما نصت عليها القاعدة الأمريكية رقم (95).

ولغرض تحليل قائمة التدفقات النقدية يستلزم الأمر تعريف ما المقصود بكلمة الأموال (FUND)، ويمكن إتباع تحليلين أساسيين لتعرف على الأموال وهما: -

1. تحليل التدفقات المالية على أساس النقدية.
3. تحليل التدفقات المالية على أساس رأس المال العامل.

ولما كان المحاسبون والمدراء الماليون ينظرون إلى كلمة (Fund) أي الأموال المتدفقة ، والأموال الخارجة من المشروع نتيجة الأحداث المالية المتحققة خلال الفترة المالية، على أنها تمثل رأس المال العامل والذي يساوي الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة ، فإنه سوف نتعامل مع قائمة التدفقات النقدية Statement Of Cash Flows على أنها إحدى القوائم المالية الرئيسية التي تعكس التغيرات التي تطرأ على بنود المركز المالي خلال فترة مالية معينة من حيث أثرها على تدفقات الأموال خلال تلك الفترة.

- أهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية

- تسعى قائمة التدفق النقدي الى تحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية منها ما يأتي:(الججاوي والمسعودي، 2014: 470)
1. توفير معلومات عن النقدية المستلمة والمدفوعة من المنشأة خلال فترة محددة.
 2. الإفصاح عن العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لدى المنشأة.

أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية في:

- أ - التنبؤ حول قدرة الائتمانية للمؤسسة على توفير السيولة المالية في الفترات المستقبلية.
- ب - التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها وتوزيع أرباح نقدية.
- ج - أسباب اختلاف رقم صافي الربح المعلن في القوائم المالية عن النقدية المستلمة والمدفوعة.

إعداد قائمة التدفقات النقدية: - إن النقد المستلم والمدفوع يجب أن يتم تصنيفه إلى ثلاثة أصناف رئيسية: -

أولاً : التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وتشتمل هذه التدفقات بشكل عام على الأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح (الخسارة).

ثانياً : التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وتشمل بشكل عام على التدفقات النقدية الناشئة من التغيير في بنود الموجودات طويلة الأجل وكذلك الاستثمارات قصيرة الأجل.

ثالثاً : التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وتشتمل على التدفقات النقدية الناشئة عن التغيير في بنود المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية.

المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)

تحليل مؤشرات تقويم الاداء المالي المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية بالتطبيق على التقارير المالية للمصرف الوطني الاسلامي

أولاً: نبذة تاريخية عن نشأة وتطور المصرف الوطني الاسلامي

جاءت تجربة الصناعة المصرفية الاسلامية خلال الربع الاخير من القرن العشرين كبديل اسلامي لأعمال الصيرفة المستخدمة في المصارف التقليدية وانتشرت عملياتها بشكل ملحوظ وسريع في مختلف دول العالم مقارنة بالتاريخ الطويل للمصارف التقليدية وما اكتنفته تلك التجربة من معوقات ومشكلات وتحديات كثيرة سواء كانت (قانونية- تشريعية- ادارية- تشغيلية- اقتصادية) لكنها استطاعت أن تقطع جزءاً كبيراً من الحصة السوقية للمصارف التجارية فضلاً عن كونها اصبحت تشكل أكثر من 600 مصرف منتشرة في 57 دولة من دول العالم.

يرجع تاريخ تأسيس المصرف الوطني الاسلامي (شركة مساهمة خاصة) إلى عام 2005 برأس مال قدره (25) مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة والتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية في 2005 /9/26 ، وتمت زيادة رأس ماله الى (251) ووفقاً للسقوف الزمنية المقررة في تعليمات البنك المركزي العراقي. والجدول الاتي يبين ذلك.

جدول (1) حركة رأس المال المدفوع في المصرف الوطني الاسلامي

السنة	2005	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع (مليار دينار)	25	50	100	150	251

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

سعى المصرف على توطيد مكانته ومعززاً حضوره وتواجده في السوق المصرفي العراقي، ومن أهم انجازاته حتى عام 2016.

أ. بناء احتياطي عام في نهاية عام 2016 وصل الى مبلغ (7,386) مليار دينار.

ب. كما قدر احتياطي التوسعات بمبلغ (1,650) مليار دينار.

ج. زيادة مخصص مخاطر الائتمان الى ما يناسب المعايير المطلوبة في لائحة المخصصات المقررة بموجب التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

ثانياً:- واقع تقويم الاداء للمصرف (اساس الاستحقاق)

يُعد التحليل المالي نقطة الارتكاز في عملية التخطيط ورسم السياسة المالية لدى المنشآت المالية ومن الضروري تقويم أداءها المالي لتحديد مدى الاستجابة للالتزامات المالية وقدرتها على ادارة مواردها وتسديد التزاماتها ومعرفة حقيقتها مركزها المالي وقدرتها على الاستمرار والتطور، فضلاً عن ان التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية أذ يساعد في معرفة نقاط الضعف والقوة في المنشأة المالية، وسيتم في هذا البند التركيز على أهم النسب المالية وفقاً لأساس الاستحقاق والتي نعتقد إنها نسب مستهدفة تقوم الادارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المخطط والمتحقق فعلاً وكما يأتي:-

1. كفاية رأس المال **Capital adequacy** : بالرغم من ان لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية والتي تُعد من أهم المحافل الدولية في مجال الرقابة المصرفية وضعت كحد أدنى (معياري مخطط) لكفاية رأس المال ما نسبته (8%) من اجمالي الموجودات (مع بنودها خارج الميزانية) محسوبة على أساس أوزان مخاطر حددها نظام معايير كفاية رأس المال، وان التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي قد حدد كفاية رأس المال ما نسبته (12%) في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 . الا نسبة كفاية رأس المال قد ظهرت وفقاً للجدول الآتي:-

جدول (2) نسبة كفاية رأس المال

السنة المالية							النسبة المثالية لا تقل 12%
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
26%	28%	24%	30%	16%	15%	25%	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

تعد نسبة كفاية رأس المال المعروضة أعلاه مقبولة من وجهة نظر قانون المصارف و وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها حالياً، ويظهر ان ادارة المصرف استطاعت ان تدير السيولة وموجوداتها والتزاماتها بحكمة ودراية عالية أفضت الى تحقيق عوائد عالية بمخاطر منخفضة، وان ارتفاع نسب كفاية رأس المال يعود الى عزوف المصرف عن تقديم قروض ذات نسب مخاطرة مرتفعة.

2. **معدل نسبة السيولة Liquidity rate** :- كما هو معروف لدى المختصين ان نسبة السيولة محده بـ 30% وفقاً لمعيار السيولة المثالي من حجم الموجودات الاجمالية للمصرف، ويظهر جدول السيولة الذي يضم (حساب النقود) السيولة النقدية للمصرف المتكونة من المبالغ النقدية بالعملتين المحلية والاجنبية المحفوظ بها في الصناديق وتلك المودعة لدى المصارف المحلية والاجنبية بحسابات جارية لتغطية التعامل الدولي للمصرف. وفيما يلي جدول لمعدل نسبة السيولة = (النقود/ اجمالي الودائع).

جدول (3) معدل نسبة السيولة

السنة المالية							معياري السيولة المثالي 30%
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
51%	59%	83.4%	63.6%	77%	99%	118%	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

ان توفير السيولة ينبغي ان يكون في حدود معينة وليس على حساب الربحية نظراً لان كلفة الودائع تمثل الجزء الاكبر من مصاريف التشغيل في المصرف وبالتالي فان عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي الى تدهور ربحية المصرف مما قد يعرضه في النهاية الى مخاطر الافلاس.

3. **معدل العائد على الاستثمار (ROA)**

والذي يعبر عنه (معدل العائد = صافي الربح / اجمالي الموجودات) ان ارتفاع هذا المعدل يعبر عن كفاءة العمليات واستخدام الادارة لسياسات هجومية في مجالي الاستثمار والائتمان اذ تسهم في توليد الأرباح وعلى العكس فان انخفاض هذا المعدل قد يكون ناتجاً عن استخدام سياسات استثمارية وائتمانية دفاعية او عن ارتفاع المصاريف التشغيلية، كما يُوصف على انه يقيس مدى كفاءة الادارة في استثمار الاموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل سواء اكانت داخلية او خارجية. وفيما يلي جدول بمعدل العائد خلال مدة معينة للدراسة.

جدول (4) لمعدل العائد على الاستثمار (ROA)

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد	2,6%	3,2%	6,5%	6,3%	6,6%	5%	4%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

عند فحص النسب المستخرجة من الجدول السابق نلاحظ ان نسب العائد على اجمالي الموجودات في تزايد باستثناء عام 2015 و عام 2016 نظراً للظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد بعد احداث عام 2014 وانعكاسها بشكل سلبي على أداء المصارف بشكل خاص وعلى الاقتصاد العراقي عموماً. وعند تحليل نسبة معدل العائد (ROE) الى صافي حقوق المالكين نحصل على:-

جدول (5) معدل العائد (ROE)

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد	3,8%	7,2%	18,12%	13,86%	13%	12,4%	10,7%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

يقيس هذا المعدل العوائد المتحققة نتيجة استخدام رأس مال المساهمين ويُعد من أفضل المقاييس والاكثر استعمالاً وشيوعاً كونه يتأثر بكيفية تحقيق الوحدة الاقتصادية لمعظم العوائد الاخرى، فضلاً عن ارتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة الاداء ويشجع اصحاب المصالح المختلفين على التعامل مع المصرف.

4. **نسب الربحية Profitability Ratios** هذه النسب التي تقيس كفاءة إدارة المصرف لمدى استغلال الموارد المالية استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، و بما أن الربحية وتعظيم ثروة المساهمين بالمصرف هو الهدف الأساسي للمعنيين بذلك، لذلك نجد اهتمام القائمين على التحليل المالي بدراسة هذه الجزئية بشكل مفصل للوقوف على نتيجة أعمال المصرف وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الادارة العليا.

أ. نسبة الربحية = اجمالي الارباح المتحققة / رأس المال المدفوع، وهذه المقاييس تعكس الاداء الكلي، وتُعد من أهم مؤشرات الكفاءة المصرفية كما تعبر عن مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح والتي تمثل المقياس لمدى فعالية السياسات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية للإدارة، ومن هنا فان هذه المؤشرات ذات أهمية لكل مهتم بمعرفة القوة الإرادية أو تقويم كفاءة ادارتها وفعاليتها. وفيما يلي جدول بنسب الربحية:-

جدول (6) اجمالي الارباح الى رأس المال المدفوع

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسب الربحية	3.85%	7.797%	32.1%	15.8%	14.8%	12.4%	10.68%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

ب. أيضاً من نسب الربحية = صافي الربح القابل للتوزيع/ رأس المال المدفوع

جدول (7) صافي الربح القابل للتوزيع الى رأس المال المدفوع

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسب الربحية	3,8%	7,3%	18%	13,9%	13%	10,6%	8 %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد نسب صافي الربح القابل للتوزيع للفترة ما بين 2010-2014 غير ان هذه النسبة بدأت بالانخفاض لعامي 2015 و 2016 للأسباب الواردة في أعلاه.

5. نسب المديونية أو الرافعة المالية Leverage ratios

هذه النسب تقيس مدى اعتماد المصرف في التمويل على مصادر خارجية، كما انها تقيس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة).

أ. نسبة إجمالي الودائع/ رأس المال والاحتياطيات

جدول (8) نسبة إجمالي الودائع الى رأس المال والاحتياطيات

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة المئوية	43.6 %	121 %	234.5 %	111 %	85 %	130 %	116 %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

في أغلب الاحيان يتسم رأس مال المصارف بانخفاضه النسبي مقارنة بالودائع وهذا يعني انخفاض هامش الامان للمودعين لذا فان المحافظة على ملاءته لها اهميتها في دعم ثقة المودعين، و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

ب. إجمالي الالتزامات إلى الأصول (Total Debts to Assets)

إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

جدول (9) نسبة الالتزامات الى اجمالي الاصول

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة المئوية	31 %	55 %	63.8 %	54 %	49 %	59 %	57.5 %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

ج. رأس المال والاحتياطيات / اجمالي المطلوبات

جدول (10) نسبة رأس المال والاحتياطيات الى اجمالي المطلوبات

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة المئوية	68.7 %	44.6 %	26 %	45.7 %	50.7 %	41 %	42 %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

6. نسبة التداول Current Ratio تقيس المدى الذي يمكن فيه تغطية و سداد الالتزامات قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة (وهي الاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية) في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات وهي = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

جدول (11) نسبة التداول

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المتوسط الصناعي هو 2 مرة	3.06	1.8	1.6	1.82	2.01	1.7	1.76

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن مع موعد سداد الالتزامات المتداولة، و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، ان هذه النسب تعد نسب أمانة وتبين للمصرف وضعاً مالياً متيناً وتؤشر وجود امكانية لتحقيق الارباح والتوسع والاستثمار.

- ثانياً- التحليل المالي باستعمال النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قبل البدء بعملية التحليل وتقييم الاداء المالي للمصرف لابد من توافر ثلاث مصادر اساسية لأعداد قائمة التدفق النقدي وهي:-
1. الميزانيات المقارنة.
 2. كشف الدخل في نهاية الفترة المالية.
 3. معلومات إضافية أخرى.

الميزانية المقارنة (قائمة المركز المالي) كما هو في 2016/12/31 . (مليون دينار)

اسم الحساب	الرصيد في 2016/12/31	الرصيد في 2015/12/31
الموجودات		
النقود	169,108	221,788
سبائك ذهبية	239	239
الاستثمارات	119	119
الاتئمان النقدي	454,972	459,370
المدينون	41,008	20,619
الموجودات الثابتة	5,399	5,714
مجموع الموجودات	670,740	707,708
المطلوبات		
حسابات جارية وودائع	329,794	376,237
التخصيصات	45,481	39,252
الدائنون	10,633	3,554
رأس المال المدفوع	251,000	251,000
الاحتياطيات	33,832	37,665
مجموع المطلوبات	670,740	707,708

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31/ كانون الاول/ 2016

اسم الحساب	2016 دينار	2015 دينار
ايراد العوائد	18,294,141,520	30,938,598,103
مصروفات العوائد	(322,274,522)	(383,877,782)
صافي ايراد العوائد	17,971,866,998	30,554,720,321
ايراد العمولات	11,671,396,870	11,531,661,938
صافي ايراد العوائد والعمولات	29,643,263,868	42,086,385,259
أرباح العملات الاجنبية	11,010,878,561	9,931,948,839
ايرادات أخرى (صافي ارباح اخرى)	654,498,298	785,048,744
صافي ايراد التشغيل	41,308,640,725	52,803,382,872
رواتب الموظفين	3724016749	4,059,124,778
مصاريف تشغيلية أخرى	2,497,366,780	2,799,777,681
اندثارات (استهلاكات)	478,197,007	558,243,285
مخصص خسائر ائتمان محتمل	7,799,429,634	10,000,000,000
احمالي المصاريف	14,499,010,170	17,417,145,744
صافي الربح قبل الضريبة	26,809,630,555	35,386,237,128
ضريبة الدخل	5,255,547,266	6,830,654,902

28. 555,582,226	21,554,083,289	صافي الربح بعد الضريبة
-----------------	----------------	------------------------

معلومات اضافية:-

1. بلغ رصيد المدينون في 2016/12/31 (41) مليار دينار بالمقارنة مع (2.6) مليار دينار في سنة 2015 وبنسبة ارتفاع قدرها (95%).
2. بلغ رصيد الدائون في حدود (10) مليار دينار في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع (3.5) مليار دينار في نهاية عام 2015 بنسبة ارتفاع قدرها (185%).
3. بلغ مجموع حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع واحتياطياته) في نهاية 2016 بحدود (285) مليار دينار، يمثل رأس المال المدفوع (251) مليار دينار مضاف اليه (34) مليار دينار مجموع الاحتياطيات.
4. تم انشاء مخصص مخاطر الالتزامات التعهدية مبلغ قدره (2,900,000,000) دينار كما بلغ مخصص مخاطر تسهيلات ائتمانية مباشرة مبلغ (4,899,829,634) دينار.
5. احتسبت الاندثارات على الموجودات الثابتة على اساس القسط الثابت وفق احكام نظام الاندثار والاطفاء للقطاع الخاص رقم (9) لسنة 1994.

كشف التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / 2016.

2016 (ألف دينار)	البيان
	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية
26,809,630,555	صافي أرباح السنة قبل الضريبة
478,197,007	يضاف اندثارات الفترة
(6,830,654,902)	تنزل ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
(287,297,098)	تنزل الزيادة في الضريبة المستحقة المدفوعة
2,900,000,000	يضاف مخصص مخاطر الالتزامات التعهدية
4,899,829,634	يضاف مخصص مخاطر تسهيلات ائتمانية مباشرة
27,969,705,196	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
4,397,689,265	يضاف الانخفاض في التسهيلات الائتمانية
(20,389,100,608)	تنزل الزيادة في رصيد المدينون
25,793,908,670	تضاف الزيادة في ايداعات الزبائن
(40,095,210,808)	ينزل الانخفاض في تأمينات الزبائن
(25,061,303,025)	ينزل الانخفاض في مطلوبات أخرى
(27,384,311,310)	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية
(13,270,500)	ينزل الزيادة في مشاريع تحت التنفيذ
(185,155,147)	ينزل مشتريات موجودات ثابتة
22,435,825	يضاف مبيعات موجودات ثابتة
(19,023,825)	ينزل مخصص الموجودات الثابتة للموجودات المد والمشتوبة
(195,013,832)	صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية
(25,100,000,000)	تنزل أرباح موزعة (مقسوم ارباح)
(25,100,000,000)	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية
(52,679,325,142)	الزيادة أو الانخفاض في النقد وما في حكمه
221,788,297,474	النقد في 1 كانون الثاني
169,108,972,332	النقد في 31 كانون الاول

أ. توظيف قائمة التدفق النقدي لأغراض تقويم الاداء المالي للمصرف.

تطمح إدارة المصرف الوطني الاسلامي الى رفع ادائه المالي من خلال تحقيق الاستخدام الامثل لموارده المادية وبنفس الوقت الاحتفاظ بسيولة كافية بما يؤمن عدم التعرض للمخاطر، فضلاً عن تحقيق ارباح مجزية من العمليات التشغيلية والتمويلية التي يقوم بها.

1. مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

$$26,809,630,555 / (27,384,311,310) =$$

$$(\%102) =$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي، وهي نسبة سالبة دلالة على عدم توليد تدفق نقدي داخل من الأنشطة التشغيلية للمصرف وفقاً للأساس النقدي.

2. مؤشر النقدية التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل.

$$21,554,083,289 / (27,384,311,310) =$$

$$(\%127) =$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب. نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية المنسوبة الى صافي الربح (الدخل) بعد الضريبة تعطي مؤشراً لقدرة المصرف على توليد التدفقات النقدية والتي تؤثر بدورها على جودة الأرباح.

3. نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات .
المتحصلات النقدية من المبيعات = رصيد المدينون أول المدة + المبيعات – رصيد المدينون آخر المدة

$$41,008 - 41,308 + 20,619 =$$

$$20,919 \text{ (مليون دينار)}$$

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من المبيعات} = 20919 / 41,308 =$$

$$\%50,64 =$$

تبين هذه النسبة المئوية مقدار التدفقات النقدية من المبيعات، وهي تقيس كفاءة المصرف في تحصيل النقدية من المبيعات.
4. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .

$$(27,384,311,310) / 17,971,866,998 =$$

$$\% 65,62 =$$

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات الداخلة سواء من القروض أو الأوراق المالية.

5. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية .

$$285460908902 / (27,384,311,310) =$$

$$(\%9,6) =$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهي نسبة سالبة إذ لم يكن هناك تدفق نقدي موجب للأنشطة التشغيلية، وعند الرجوع والمقارنة الى التحليل المالي وفقاً لأساس الاستحقاق نجد ان نسبة اجمالي العائد الى حقوق الملكية كانت (10,7%) وهي نسبة موجبة.

6. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول .

$$649622623766 / (27384311310) =$$

$$(\%4) =$$

تبين هذه النسبة قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام موجوداته.

7. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي التدفقات النقدية

$$(52,679,325,142) / (27,384,311,310) =$$

$$(\%52) =$$

تعد النسبة أعلاه من نسب الكفاءة وهي تشكل نسبة ذات أهمية نسبية عالية من إجمالي التدفقات النقدية، وبالمقارنة مع التحليل المالي وفقاً لأساس الاستحقاق نلاحظ الفرق الشاسع في تقييم الاداء المالي للمصرف.

8. التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية/ اجمالي التدفقات النقدية

$$= (195,013,832) / (52,679,325,142)$$

= (0.37%) هذه النسبة ضئيلة جداً اذا ما قورنت بالنسب المتبقية دلالة على انخفاض حجم الاستثمارات المالية لدى المصرف.

9. التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية / اجمالي التدفقات النقدية

$$= (25,100,000,000) / (52679325142)$$

= 47.6 % هذه النسبة تمثل مقدار الأرباح الموزعة (مقسوم ارباح) أو بعبارة اخرى نصيب مقسوم الارباح من التغير في النقدية خلال السنة المالية 2016.

10. شراء الاصول / صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

$$= (185155147) / (27384311310)$$

= 0.67 % هذه النسبة من نسب الكفاية وهي تشير الى مدى نصيب الاصول الثابتة من التدفق الخارج.

نشير هنا الى ان عام 2016م بحق عام التحديات ومواجهة الصعاب على مختلف الاصعدة والتي بدأت منذ عام 2014 بعدم إقرار الموازنة العامة للدولة مع الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط وانعكست سلباً على أداء كافة قطاعات الاقتصاد العراقي ومرافق الحياة الاخرى، ومنها بيئة الاستثمار والتمويل المصرفي وظهور ركود اقتصادي شامل وشحة السيولة النقدية في التداول نتيجة ايقاف الدولة لصرف الكثير من مستحقات المقاولين والمدينين والتي انعكست بدورها على سوق العمل المصرفي بشكل خاص.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions & Recommendations

أولاً:- الاستنتاجات Conclusions

في ضوء النتائج المستخلصة لعرض وتحليل الجانبين النظري والتطبيقي، فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات الاساسية وكما يأتي:-

1. تُعد المؤشرات المستنبطة من التدفقات النقدية أدوات تحليلية جيدة تُفيد في تقييم الأداء المالي للمنشآت الاقتصادية المالية لتحديد القوة الايرادية والربحية، ذلك لان هذه النسب أو المؤشرات وخاصة المستنبطة من العمليات التشغيلية والمنسوبة الى صافي الربح بعد الضريبة تعطي مؤشراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية والتي تُؤشر بدورها على مدى مساهمة الانشطة التشغيلية في الإيرادات و على جودة الأرباح.

2. ان نسب التدفقات النقدية تساعد في تقييم مدى كفاية التدفقات النقدية للمنشآت المالية لتلبية احتياجاتها فضلاً عن تقويم قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية وذلك لان هذه النسب تُمكن من قياس مدى قدرة المصرف على مواجهة احتياجاتها من النقد اللازم لتسديد الديون المستحقة عليه فضلاً عن تغطية احتياجاته لغرض التوسع في المستقبل.

3. المصرف عينة البحث وفقاً للنسب المبنية على اساس الاستحقاق يحتفظ بسيولة نقدية كبيرة تفوق بكثير النسب المحددة من البنك المركزي وحسب التحليل المالي مما يشير الى ضمان حقوق المودعين وانخفاض مخاطر السيولة، في الوقت الذي قد يؤدي الى ضياع فرص استثمار الاموال في مجالات التنمية المتنوعة.

4. تعد البيانات والمعلومات الناجمة عن التدفقات النقدية مُفيدة بشكل خاص للتنبؤ بحالات الإفلاس والأزمات المالية، ان وجود نسب مالية مرجعية Benchmark لصناعة معينة يمكن ان يساعد المصرف على مقارنة أدائه مع أداء المصارف المشابهة وبالتالي معرفة موقعه التنافسي.

5. لا توجد حدود معينة للوضع الأنسب لكل نسبة بشكل مطلق، وهنا يرد سؤال هل هذا يعني أن النسب أو المؤشرات المرتفعة جيدة في كل الأحوال؟ بالتأكيد الجواب لا، لان هناك حدوداً مقبولة لكل نسبة. فزيادة السيولة بشكل عام لا يعني أنها جيدة على الرغم من ترجيح العناصر الجيدة على العناصر السيئة، لان زيادة نسبة السيولة المالية عن الحدود المقبولة يعني تعطيلاً للموارد المالية وتعارضاً مع هدف الربحية. ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الى وجود نسب قياسية أو معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من التحليل المالي للمصرف موضع الدراسة، ويتم تفسير معاني النسب بالاسترشاد بها.

6. تُعد النسب المستنبطة من التدفقات النقدية أفضل من النسب التقليدية في تقييم سيولة المصرف كما ان مؤشرات جودة السيولة والربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أمر مرغوب به في المؤسسة المالية لأنها تلغي اثر المستحقات (Accruals) التقليدية المستخدمة لتقييم السيولة، فاستخدام الأساس النقدي فيها يجعلها أكثر فاعلية وأكثر ملائمة مع نسب السيولة والربحية المبينة على أساس الاستحقاق، إذ تمكن من إعطاء صورة واضحة حول الأداء المالي للمؤسسة على المدى القريب، المتوسط، والبعيد.
7. ان الجزء الأكبر من النسب المشتقة من كشف التدفقات النقدية تُعد مكملاً للنسب المالية التقليدية لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن أداء الوحدات الاقتصادية لأنها تُعتبر مفيدة في تقديم معلومات إضافية لتلك التي يمكن الحصول عليها من النسب التقليدية وبشكل عام يمكن تصنيف النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية من حيث الغرض إلى نسب كفاءة Efficiency Ratios ونسب كفاية Sufficiency Ratios.

ثانياً:- التوصيات Recommendations

- بناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها، يمكن تحديد عدد من التوصيات التي من شأنها تطوير المؤسسات الاقتصادية من خلال تبني مؤشرات التحليل القياسية لتحقيق أداء مالي استراتيجي متميز وهو ما يمكن طرحه على الشكل الآتي :-
1. توجيه الاهتمام نحو قائمة التدفقات النقدية كونها من القوائم المالية الرئيسية والتي يجب على الوحدات الاقتصادية إعدادها، والإفصاح عن مختلف التدفقات النقدية من أجل الوصول إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل يسمح بالوصول إلى الصحة المالية لها على المدى القريب والبعيد والاعتماد على مجموعة كبيرة من النسب المبينة على الأساس النقدي في التقييم فضلاً عن المقدرة التنبؤية بالتدفقات المستقبلية لها.
 2. التأكيد على تكامل المعلومات التي توفرها القوائم المالية المبينة على أساس الاستحقاق مع قائمة التدفق النقدي المبينة على الأساس النقدي وتحسين قدرة المؤسسة الائتمانية، والتنبؤ بمخاطر العسر أو الفشل المالي.
 3. التأكيد على فعالية الإفصاح وحوكمة الشركات في إبراز نقاط قوة وضعف المؤسسة المالية، إذ يسمح تحليل التدفقات النقدية بصورة أكثر وضوحاً خاصة في البلدان ذات الأسواق المالية النشطة والحد من الفساد المالي والاختلاسات.
 4. ويرى الباحث ان من اهم المجالات التي توليها المصارف اهتماماً متميزاً دون غيرها من المجالات هي الربحية وتوفر موارد مادية ومالية اضافة الى المركز السوقي الجيد لكون هذه المجالات تمثل الحجر الاساس لسعي المصرف نحو تقديم خدمات جديدة.
 5. عدم الاكتفاء بمعدل العائد على الاستثمار لقياس ربحية المصرف وتوجيه السياسة المالية نحو رفع كفاءة الاداء وتعظيم دالة المنفعة، والتركيز على أهمية التحليل المالي للمصرف لأهمية هذا التحليل في اتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة والتي تمكن المصرف من التنبؤ بوضعه المالي للفترة الحالية والفرات المستقبلية،
- كما أن التحليل المالي هو نقطة الارتكاز في عملية التخطيط لدى المنشآت المالية، فإن التحليل المالي يُعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية إذ يُساعد في تحديد ومعرفة نقاط الضعف والقوة .

المصادر

أولاً: التقارير والنشرات الرسمية.

- المصرف الوطني الاسلامي، التقرير السنوي لمجلس الادارة والحسابات الختامية والبيانات الاحصائية للسنوات 2010-2016. ثانياً:- الكتب العربية

1. الجاوي ، طلال محمد علي، والمسعودي حيدر علي، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق-كربلاء، 2014.
2. الزبيدي، حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، 2008.
3. الشمخي، حمزه و الجزاوي، ابراهيم، (الادارة المالية الحديثة / منهج عملي تحليلي في اتخاذ القرارات)، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998.
4. الشماع، خليل محمد حسن، (الادارة المالية)، الطبعة الرابعة، العراق- بغداد، 1992.
5. العامري محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013 .
6. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
7. مطر، محمد، (التحليل المالي _ الاساليب والادوات والاستخدامات العملية) الطبعة الاولى، الاردن _ عمان، 1997.
8. منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
9. الميداني، محمد ايمن عزت، (الادارة التمويلية في الشركات) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، 2009.

ثالثاً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

1. - محمد، أمال نوري ،مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة، العدد الرابع و الثلاثون، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2013 .
2. جازولي، صارة (مساهمة نسب التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014 .
3. القطب، محي الدين يحيى، (الخيار الاستراتيجي واثره في الاداء المالي وتحقيق الميزة التنافسية) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
4. الفضل، مؤيد محمد علي، (انموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة على وفق متطلبات تقييم الاداء الاستراتيجي للنشاط المصرفي _ دراسة ميدانية في عينه من المصارف الاهلية في العراق)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2004.

رابعاً:- البحوث والدوريات

1. دحدوح حسين أحمد " دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد - 24 العدد الثاني 2008 .
2. Leonie Joost " نسب التدفقات النقدية هي مقياس للتقويم المالي" جريدة اقتصادية لجامعة دبي 2006.
3. Bingilar Paymaster Frank and Oydonghan James المجلة الاوربية للأبحاث المالية والمحاسبية والتدقيق، 2014
4. التميمي عباس حميد يحي، وجر استقلال جمعة (دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد خمسة وتسعون، سنة 2013.
5. مطر، محمد عطية وعبيدات وأحمد نواف ، (دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية) المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 3 العدد 4 لسنة 2007.
6. دانيال، شاهين اكوب ويوسف، ناهض، (معايير تقييم الاداء المالي في المنشآت الاقتصادية)، المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري، وزارة التخطيط _ 2001.
7. الحسيني، فلاح حسن عداي، (استخدام المؤشرات المالية في قياس الاداء الاستراتيجي / دراسة تطبيقية في عينه من شركات القطاع المختلط للسنوات 1992 - 1995) مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 3، شباط، 1998.

خامساً:- المصادر الاجنبية

1. Eccles, Robert, "The performance measurement manifesto", Harvard Business Review, Vol.69. No.1, (2001) .
2. Gladstone, David, "Venture Capital Inversing", New Jersey, prentice – Hall Englewood cliffs, (2008).
3. Khadija Kar-Any ,Sou kayna Zineddine, Les determinants de la rentabilité financiers des entreprises indistruelles detrains formation au Marco, Memoir Master ,University Hassan 2Ain Chock Casablanca ,2011 .
4. Venkatreaman, N. & Ramanujam., "measurement of business performance in Strategic research: Acomparsion of Approaches", Academy of Management Review, (2006).
5. Miller, Alex & Dess, Gregory, G. "Strategic Management", 3nd ed., M.C. – G raw – Hill Book Company, (2006).
6. Dyer, H. & Singh, H., "The relational view : cooperative Strategy of Sources of interorganization competitive Advantage" Academy of Management Review , Vol. 23, No. 4. (2008).
7. Robbins, J. & Wiersema, F. "Are you sure passed approach to the multibusiness "monishes and corporate financial performance" Strategic Management Journal, , No. 4 May (2005) .
8. Moyar, B., Herbert, "Investments" 2nd ed The Dryelen press, (2008).
9. Mcmenamin, Jan "Financial management An, Introduction", 2st ed, (2009)
10. Reed, E. and Gill, E., "Commercial Banking", 4th ed, N. J : prentice – Hall, (2009).
11. Hample, G. and Coleman, A. and Simon Son, D., "Banking Management: text and cases" John, wiley and Sons, (2003).

سادساً:- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/266213/>.
2. <http://www.doubleclick.com.eg/Articles/financial-analysis>.